

اتفاقيات التبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوروبي والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة مقارنة حسب القطاعات الاقتصادية

أ.د. عمر الكتاني
جامعة محمد ال خامس الرباط

المخلص:	Summary:
سنحاول من خلال هذا الورقة التحدث عن الإطار العام لاتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا و بين المغرب والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، إشكالاتها ورهاناتها، مسارها وتحدياتها، مع محاولة استبصار انعكاساتها على مختلف القطاعات.	Paper addresses the general framework for free trade between Morocco and America, Morocco and the European Union on the other side, its track and challenges, this paper also try to visualize their impact on different sectors.

المقدمة

شرع المغرب في تطبيق اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوروبي في 1 مارس 2000 وبين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في 13 يناير 2005 بعد مخاض طويل دام سنوات من المفاوضات لكليهما. والهدف الظاهر هو خلق فضاء متميز مع كلا القوتين الاقتصادييتين مبني على قواعد جمركية خاصة لتنشيط التعاون الاقتصادي وتنمية التجارة.

ويقدر السوق التجاري المغربي بحوالي 11 مليار \$. وهو سوق متواضع جدا مقارنة بنضريه الأوروبي والأمريكي المعبران أول وثاني أكبر الأسواق التجارية في العالم. وقد كانت المبادرة في هذه الاتفاقيات من هذين الكتلتين نظرا لوجود المغرب في منطقة استراتيجية اقتصاديا وسياسيا وجغرافيا. فهي وليدة لمخططات خارجية يحاول المغرب استغلالها سياسيا واستيعابها اقتصاديا كما يعتبرها أسلوبا لتسريع وثيرة إدماج الاقتصاد المغربي في محيطه الدولي. وركيزة للتعامل الفعلي مع العولمة. وأسلوبا للالتفاف ولو جزئيا على سلبيات اتفاقيات الكات، وللتعويض على تعثر سياسة بناء المغرب العربي. وهي خطوة إضافية في مسلسل التحالف الاقتصادي والسياسي بين دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط والقرب الزمني بين الاتفاقيتين تعبير عن الصراع الصامت بين القطبين الاقتصادييين في إفريقيا وعن التنافس البين بين مشروعين غربيين: المشروع الأوروبيمتوسطي والمشروع الأمريكي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فما هي أهم خصائص هذه الاتفاقيات وما هي أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ من منطلق القطاعات الاقتصادية المعنية؟

أولاً- الاتفاقيات في الميدان الفلاحي

الجزء الأول : خصائص الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي

الهدف العام : التحرير التدريجي للمبادلات وتحسين مركز المغرب في بعض المواد المصدرة المواد شديدة الحساسية : الحوامض، الطماطم، البطاطس، الورود والأسماك.

- (1) **البنود الأساسية :** تحديد كميات الحوامض والبقاكر والورد التي تدخل السوق الأوروبية في فصل الشتاء بدون جمرك حيث ينقص الإنتاج الأوروبي.
- (2) خارج هذه الكميات والفترات تطبق الرسوم الجمركية في حدود الفرق ما بين الأسعار المغربية والأسعار الأوروبية.
- (3) للمغرب مهلة 7 سنوات لتحرير المواد الأساسية (السكر، اللحم، الحليب ومشتقاته) بنسبة السبع كل سنة.

الجزء الثاني : خصائص الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية

- الهدف العام :** تفكيك جمركي حسب اللوائح يمتد لمدة 25 سنة وفتح السوق المغربية أمام الكثير من منتجات المزارع الأمريكية.
- (1) **البنود الأساسية :** إلغاء معظم الرسوم على المواد الفلاحية خلال 15 سنة إلا في حالات استثنائية تظهر تقهقرا في الأسعار.
 - (2) إعطاء حصص استيراد في القمح 5 مرات ضعف ما كانت عليه.
 - (3) وحصص في الدواجن واللحوم ترتفع سنويا.
 - (4) تخفيضات آنية على الذرة ومنتجاتها، والسرغوم، وفول الصويا ودقيقها لتلبية الحاجات المتنامية لمقومات علف الحيوانات.
 - (5) فتح سوق المغرب على الفور بدون جمرك على منتجات مثل الفستق الحلبي والجوز الأمريكي والبطاطس المجمدة.
 - (6) فتح السوق بدون جمرك خلال 5 سنوات لمنتجات مثل الجوز والعنب والإجاص والكرز ولحم الديك الرومي المفروم.

الجزء الثالث : انعكاس هذه الاتفاقيات على القطاع الفلاحي المغربي

يمكن تركيز هذه الانعكاسات في النقاط التالية :

- (1) تكريس نظام الحصص للصادرات المغربية أساسا خلال فصل الشتاء خاصة بالنسبة لأوروبا مع إعطاء مهلة 7 سنوات للمغرب لتحرير مواد الأساسية وتكريس نظام الحصص بالنسبة للواردات المغربية من الولايات المتحدة الأمريكية.
- (2) حجم الحصص في مجال استيراد الحبوب من أوروبا (مليون طن من القمح الطري) وأمريكا (700.000 طن) تخضع 80% من حاجياته للتبعية الغذائية وتمنعه من اللجوء عند الحاجة لأسواق أفضل.
- (3) نصف دخل الفلاح الأمريكي \$ 29.000 سنة 1995 يحصل عليه في شكل دعم حكومي (Farm Bill) بينما الفلاح المغربي لا يصله أي دعم وإنما يدعم المستهلك في بعض المواد الغذائية الأساسية مما يعطي امتيازاً كبيراً للفلاح الأمريكي على مثيله المغربي.
- (4) سيواجه القطاع الفلاحي صعوبات كبيرة سنة 2015 عند الانفتاح الكامل للسوق في حالة غياب إجراءات وقائية وإنتاجية منذ الآن خصوصا وأن المغرب يعد من التسع دول الأكثر

استيرادا للحبوب في العالم ومن الخمس دول إسلامية الأكثر استيرادا وهي مصر والجزائر وإيران والمغرب والعراق.

ثانيا- الاتفاقيات في الميدان الصناعي

الجزء الأول : خصائص الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي

القطاعات شديدة الحساسية : النسيج، الزليج، الصناعة التقليدية، الزرابي، الأحذية. البنود الأساسية : (1) الامتياز الجمركي للبضائع شرط أن يكون منشأ موادها الأولية الدول المصدرة وإلا خضعت لضريبة 12,5% مع وجود بعض الاستثناءات المنصوص عليها.

(2) الصادرات المغربية تخضع لنفس شروط المبادلات الصناعية بين دول الاتحاد الأوروبي.

(3) الفترة الانتقالية هي 12 سنة من 1997 إلى 2009 لإزالة كل الحواجز الجمركية.

الجزء الثاني : خصائص الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

بنود الاتفاقية : (1) تفكيك جمركي لمدة 9-10 سنوات بالنسبة للمنتجات الأمريكية المصنعة بالمغرب، وإعفاء جمركي لخمس سنوات للسلع غير المصنعة محليا. (2) 30 مليون من الأمتار المربعة من الألبسة يمكنها دخول سوق أمريكا بمواد أولية أجنبية وبدون جمرك.

(3) كل بلد له الحق في فرض معايير البيئية.

(4) الحماية الفكرية في اتفاقيات أمريكا 29 سنة بينما هي لا تتعدى 20 سنة في اتفاقيات الكات.

(5) الفترة الانتقالية لفتح الأسواق المغربية تتراوح بين 15 و25 سنة.

الجزء الثالث : انعكاسات هذه الاتفاقيات على المغرب

هناك عنصرين أساسيين يستأثران بالأهمية في هذا القطاع النسيج والصيدلة ويمكن أن نركز الانعكاسات في الملاحظات التالية :

(1) بنود الاتفاقية توحى بأن المغرب يبحث في الولايات المتحدة الأمريكية عن سوق جديدة لقطاع النسيج تخرج هذا القطاع من الأزمة التي يوجد فيها بسبب المنافسة.

(2) المهلة التي أعطيت لفتح أسواقنا لأغلب المنتجات الأمريكية (15 إلى 25 سنة) تعتبر كافية لتأهيل الكثير من المقاولات ورفع مردوبيتها.

(3) بالنسبة لقطاع النسيج تبني المغرب مبدأ الحصص على اعتبار أن حجم التبادل الأقصى يحدد اعتمادا على حجم المبادلات الحالي والذي هو في صالح المغرب. إلا أن ذلك يقتضي تأهيل المقاولات المغربية لمسابقة متطلبات السوق الأمريكية. وقد يأتي الخطر من السوق المكسيكية التي تفتح لها بنود الاتفاقيتين السوق المغربية.

(4) أما قطاع الصيدلة فهو مهدد بقانون الحماية الفكرية نظرا لكون 80% من طلبات السوق المحلية من الأدوية لا تحمل العلامات التجارية الأصلية.

(5) الجمعية المغربية لصناعة النسيج والملابس اعتبرت الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص قطاع النسيج غير مرضية، أساسا بسبب إلغاء الاتفاقية لكل الامتيازات التي كان يحضى بها المغرب في السوق الأوروبية سابقا.

6) ترك الحرية للمعايير البيئية في الاتفاقية قد يستعمل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، كأسلوب حمائي إضافي عند الضرورة.

ثالثا- الاتفاقيات في ميادين الاقتصاد والمال

الجزء الأول : خصائص الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي.

هناك أربعة محاور في مجال الدعم الاقتصادي والمالي من طرف الاتحاد

الأوروبي وهي :

1) دعم القطاع الخاص في المجالات التالية :

- دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في إطار برنامج MED-INVEST.

- قروض ثنائية من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.

- خطوط دعم للمقاولات المصغرة.

- دعم في مجال الإعلام والخبرة من خلال مؤسسة Euro Maroc Entreprises.

- خلق مؤسسة البحر البيض المتوسط للتشارك MED-PARTENARIAT.

- تنمية الرأسمال المخاطر.

- خطوط دعم مالي لأقاليم الشمال.

2) دعم البنية التحتية في الميادين التالية :

- قطاع النقل.

- قطاع التكنولوجيا الحديثة.

- قطاع الطاقة (أنبوب الغاز المغرب العربي – أوروبا) والربط الكهربائي مع أوروبا.

3) تكوين وتأهيل الموارد البشرية

4) الدعم المالي في إطار مشروع MEDA (حوالي 200 مليون أورو سنويا)

الجزء الثاني : خصائص هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية

غياب أي دعم مالي في الاتفاقية مع حصول المغرب على 700 مليون دولار دعم

خارج الاتفاقية موزعة على عدة قطاعات.

الجزء الثالث : انعكاسات هذه الاتفاقيات على المغرب

1) على خلاف الشراكة مع أوروبا لم تعزز الاتفاقية مع أمريكا ببرنامج للمساعدات

الإنمائية في الأول على اعتبار أن فلسفة الشراكة الأمريكية تقوم على أساس التجارة وليس المساعدات.

2) تشترك الاتفاقيتان في هدف أساسي وهو جلب الاستثمارات الأوروبية والأمريكية

للمغرب.

رابعا- الاتفاقيات في ميدان الخدمات

الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تجنب قطاع الخدمات بينما الاتفاقية مع الولايات

المتحدة الأمريكية أدرجت هذا القطاع بشقيه البنوك والتأمينات من جهة والاتصالات من جهة ثانية.

الجزء الأول : البنوك والتأمينات

ظهر جليا الاهتمام الأمريكي بهذا القطاع وضعف إلمام المفاوض المغربي بهذه الأهمية من خلال الامتيازات التي حصل عليها المفاوض الأمريكي والتي تتلخص في العناصر التالية :

- (1) صلاحية تأسيس شركات مساهمة أمريكية (Joint venture) أو فروع لها في حدود أقصاها 51% من الرأسمال.
- (2) صلاحية تأسيس فروع بنوك وشركات تأمين بعد 4 سنوات من بداية الاتفاقية.
- (3) إعطاء امتيازات للشركات التي ترغب في تأمين خدمات عابرة للحدود (بوسائل إلكترونية).
- (4) صلاحية تقديم تأمين من مؤسسات خارج الحدود بوسائل إلكترونية مثل إعادة التأمين والسمسة لإعادة التأمين والتأمين والسمسة في القطاع البحري والطيران والنقل بشكل تدريجي خلال سنتين.
- (5) الإلغاء التدريجي من طرف المغرب لشروط إعادة التأمين القسرية كإمتياز إضافي للشركات الأمريكية.

الجزء الثاني : الاتصالات

كما برز جليا حرص المفاوض الأمريكي للحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات في مجال الاتصالات من خلال النقاط التالية :

- (1) حق الشركات الأمريكية للهاتف الوصل أو الربط مع شبكات الهاتف المغربية الاحتكارية السابقة بأسعار موازية محددة على أساس التكلفة.
 - (2) حق الشركات الأمريكية استخدام البنية التحتية المغربية دون تمييز.
 - (3) حق هذه الشركات استئجار أجزاء من شبكات الاتصال المغربية دون تمييز.
 - (4) عدم فرض رسوم جمركية على المنتجات الرقمية.
- الجزء الثالث : انعكاسات هذه الاتفاقيات على المغرب في ميدان الخدمات
- (1) تعتبر بمثابة تهديد سريع للقطاع وخصوصا لقطاع التأمين.
 - (2) فقدان الشركات أفضلية التواصل بشبكة الانترنت.
 - (3) ستساعد هذه التدابير مبدئيا في وضع المغرب في الصدارة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

خامسا- الاتفاقيات في الميدان الاجتماعي والثقافي والبيئي

وتخص هذه الاتفاقيات الاتحاد الأوروبي أساسا على الأقل من خلال الاتفاقيات المعلنة.

الجزء الأول : خصائص الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي

تهدف الاتفاقيات تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية وتوجيه التعاون في الميادين التالية :

- (1) التعليم، المرأة، الشباب، وسائل الإعلام والهجرة.
- (2) التركيز في مجال حقوق الإنسان على حقوق المرأة وحقوق الطفل.
- (3) التعاون في مجال الإعلام والتعليم وفي قضايا حوار الحضارات.

4) وفي مجال الرقابة على حركة الإنسان من خلال سياسات الحد من الهجرة ومن النسل.
5) تخصيص 5,3 مليار سنتيم من طرف الاتحاد الأوروبي كدعم للجمعيات خاصة الجمعيات النسوية.

6) توجيه التعاون الثقافي أساسا نحو التطبيع مع إسرائيل.

الجزء الثاني : أبعاد هذه الاتفاقيات في الميدان الاجتماعي والثقافي والبيئي

يمكن اعتبار هذه الجوانب أخطر عناصر الاتفاقية للأسباب التالية :

1) الحرية في فرض المعايير البيئية وهو أسلوب حمائي غير مباشر يسمح للولايات المتحدة بمنع أية بضاعة دخول سوقها بحجة خضوعها لمعايير بيئية أو أمنية.
2) ضمان حد أدنى من السبق التكنولوجي عن طريق شرط أمريكي بأن تبلغ الحماية الفكرية 29 سنة في الوقت الذي لا تتجاوز فيه 20 سنة في اتفاقيات الكات.
3) تفرض الاتفاقيتين بالإضافة إلى بنود المنظمة العالمية للتجارة فتح السوق المغربية للبضائع الإسرائيلية وهذه احتمالات لها آثار خطيرة من الناحية السياسية والفكرية.

4) كما أنها تركز على عولمة النموذج التربوي الغربي من خلال الدعم المباشر للمنظمات الغير حكومية الموالية للفكر الغربي، وعلى التدخل المباشر من خلال أساليب الدعم خصوصا من طرف الاتحاد الأوروبي، في نظم التعليم والإعلام، وفي مجال حقوق المرأة والطفل بالمنظور الغربي، وفي الهجرة الانتقائية.

سادسا- الأبعاد العامة لاتفاقيات الشراكة على المغرب

اجتمعت الدراسات العديدة التي حاولت تقييم نتائج هذه الاتفاقيات على إمكانية تحقيق المغرب مكاسب اقتصادية وسياسية من خلالها، وفي أن واحد على كلفة هذه الاتفاقيات من الناحيتين الاقتصادية والثقافية. وسنوجز فيما يلي بعض النتائج المحتملة لهذه العقود.

من النتائج الاقتصادية المحتملة والكبيرة الصعوبات المرتقبة في القطاع الفلاحي ابتداء من 2015 خاصة بالنسبة للمنافسة الأمريكية المتوقعة، واحتمال إغراق السوق بالمواد الفلاحية الأساسية المستوردة وعلى رأسها الحبوب. فإذا اعتبرنا أن هذا القطاع يشغل بشكل مباشر وغير مباشر نصف السكان النشيطين في المغرب فإن هجرة سكان البادية إلى المدينة ستستمر بوثيرة سريعة يصعب معها استيعاب هذه الفئة في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

بالنسبة للقطاع الصناعي فإن من المتوقع أن يعرف قطاع النسيج تحولات كبيرة حيث تقول تقييمات خبراء القطاع أن المنافسة الدولية الآسيوية خصوصا في السوق الأوروبية وهي السوق الأساسية للمنتجات المغربية ستقضي على ثلث المقاولات في القطاع وتخلق صعوبات للثلث الثاني ولن ينجو من هذه المنافسة إلا الثلث الذي يتوفر على مؤهلات تقنية وبشرية في مستوى تحديات السوق، وبالتالي ستكون السوق الأمريكية بمثابة مركب نجاة للمقاولات المغربية إن هي نجحت فعلا في تطبيق سياسة التأهيل والتحديث الذي اتفق عليها في القطاع من طرف مختلف الفاعلين الاقتصاديين المعنيين.

أما بالنسبة لقطاع الصيدلة فأى تطبيق حرفي لبنود الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الحماية الفكرية سيضع هذا القطاع أمام خطر الانهيار. بالنسبة لقطاع الخدمات فإن صغر حجم المؤسسات البنكية ومؤسسات التأمين ستفرض عليها المنافسة الأمريكية خاصة، الدخول في عمليات الاندماج والتوحد لإنشاء وحدات أكبر حجما وأقل كلفة وكذلك الانفتاح للمؤسسات المالية الإسلامية بما فيها البنوك الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية، وهي الكفيلة حاليا باستقطاب جزء كبير من العملاء حتى وإن كانت كلفة الخدمات أعلى نسبيا من كلفة خدمات المؤسسات الأمريكية.

وفيما يخص الخدمات الرقمية فمن شأن المنافسة الأمريكية أن تحد من هيمنة الشركات المحلية ومن طاقاتها التوسعية والاستثمارية مما يدفع هذه الشركات حاليا إلى تسريع وثيرة تنويع خدماتها وتخفيض أسعارها، ومن جهة ثانية فإن سرعة النمو في هذه الخدمات من شأنه وضع المغرب في موقع الصدارة مقارنة بدول الجوار وبمنطقة الشرق العربي.

الخاتمة:

لاشك أن اتفاقيات الشراكة مع الكتلتين الإقتصاديتين تحمل في طياتها كثير من الإيجابيات لأنها تحفيز للاقتصاد المغربي لرفع تحديات العولمة من خلال تأهيل المقاولات وتنمية مردودها. وتبقى الخطورة نابعة من كون مشروع الشراكة يتجاوز الجوانب التجارية والاقتصادية ليؤسس لمشروع مجتمعي طبق النمط الغربي بإيجابياته المادية أحيانا وسلبياته الثقافية والقيمية لينفذ بذلك إلى عمق السيادة المغربية من خلال توجيه التعاون مع أوروبا خاصة في مجال التعليم والثقافة والإعلام والأسرة وحقوق الإنسان.

أما خطورة المشروع الأمريكي فتنبع من مخطئه الواسع للهيمنة العالمية انطلاقا من تركيز نفوذه في منطقتي دول جنوب أمريكا اللاتينية ودول الشرق العربي ووسط وجنوب آسيا وانتهاء بإفريقيا، وذلك مرورا بأهداف مرحلية مثل محاصرة منابع الإرهاب، وتمير مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومرورا ببرامج اقتصادية وتجارية مثل برنامج منطقة التجارة الحرة بالشرق الأوسط MEFTA في أفق 2013 الذي انطلق تطبيقه من الكيان الصهيوني، ومشروع إيزنستات للشراكة الأمريكية الذي أعلن عنه في يونيو 1998، والذي فشل بسبب التوترات القائمة بين دول المنطقة المغاربية.

إن كل تأخير في بناء المغرب العربي من طرف أبنائه يبعد المغرب كل يوم عن إمكانيات الاندماج مستقبلا عربيا ومغاربيا، ويقربه أكثر من التبعية الاقتصادية والاجتماعية للقطبين المهيمنين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

المراجع

(1) تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية حول مشروع قانون رقم 28.04 يقضي بالموافقة من حيث المبدأ على تصديق اتفاق التبادل الحر بين المملكة المغربية والولايات المتحدة

الأمريكية الموقع بواشنطن 15 يونيو 2004. طبع مصلحة الطباعة والتوزيع بمجلس النواب دورة أكتوبر 2004.

(2) اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا المسار والرهنات الآفاق مجلة مسالك العدد الثاني 2004.

(3) تقرير حول موضوع : منطقة التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب. المملكة المغربية. الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة 2003.

- Délégation de la commission européenne auprès du Royaume du Maroc :
- Le Maroc et l'Union Européenne numéro 427, 1997.
- Programme MEDA II, 13 Février 2002.
- Hamdaoui F : Préparation de l'économie marocaine au contexte du libre échange. Direction de la politique économique générale. Département de l'économie des Finances et de la Privatisation, Document de travail n°75 Avril 2002.
- Ruström, T et Tarr, D : L'accord de libre échange entre le Maroc et la CEE : une évaluation qualitative, Banque Mondiale, Avril 1993.
- Fernati Fatima : Effets de l'ouverture commerciale inscrit dans le cadre de libre – Echange avec l'UE sur le marché du travail au Maroc.
- Thèse de doctorat es Sciences économiques Université Mohammed V Rabat 2005.